

أسعار الذهب في 2024... إلى أين؟

الكاتب



د. رامي كمال النسور

*د. رامي كمال النسور

يُعد الذهب أحد الأصول الأكثر ديمومة والمرغوبة على مر التاريخ، جاء ذكره في القرآن الكريم كمخزن للقيمة ويواصل جذب المستثمرين والمحليين على حدٍ سواء بفضل تحركات أسعاره المعقدة وأهميته العالمية، وكونه دائماً ملاذاً آمناً خاصةً في الظروف المعقدة والصعبة.

في العام 2000 كنت مديراً للاستثمار في إحدى الشركات الاستثمارية وكان سعر الأونصة التقليدية أقل من 300 دولار، وبدأ الحديث عن فقدانه قيمته كملاد آمن خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفييتي والذي تفكك إلى عدة دول، وبدأت روسيا ببيع كميات ضخمة من احتياطياتها، وترافق ذلك مع حمى أسهم التكنولوجيا التي سحبت أموالاً كثيرة للاستثمار فيها.

وكنت على قناعة مطلقة بأنّ ما جاء ذكره في القرآن الكريم كمخزن للقيمة وأن القرآن الذي يصلح لكل زمان ومكان، كنت على قناعة أنّ هذا الأصل لن يخذل مريديه.

واليوم وفي المشهد المتغير باستمرار للأسواق المالية، يخضع مسار أسعار الذهب في عام 2024 لعوامل مختلفة تتراوح ما بين التوترات الجيوسياسية إلى المؤشرات الاقتصادية. وهنا دعونا نتعمق في الاتجاهات المحتملة التي تشكل أسعار الذهب في العام 2024.

تاريخياً، كانت التوترات الجيوسياسية محركاً مهماً لأسعار الذهب، حيث يلجأ المستثمرون إلى المعدن الثمين خلال أوقات عدم اليقين. في عام 2024، يمكن أن تؤدي الأحداث الجيوسياسية مثل النزاعات التجارية أو الصراعات الإقليمية أو الاضطرابات السياسية إلى إثارة تقلبات في الأسواق المالية، ما يدفع المستثمرين إلى التدفق على أصول

الملاذ الآمن مثل الذهب. وأي تصعيد في التوترات الجيوسياسية قد يؤدي إلى ارتفاع أسعار الذهب مع تحوط المستثمرين ضد المخاطر المحتملة.

وبالنظر إلى مثل هذه الأحداث نجد ما يحدث في أوروبا من تصعيد للحرب بين روسيا وأوكرانيا، وما يحدث في منطقة الشرق الأوسط من توترات، كل ذلك يدفع للاستمرار في اقتناء الذهب وزيادة الطلب عليه وارتفاع أسعاره.

كما تلعب حالة الاقتصاد العالمي وسياسات البنك المركزي دوراً حاسماً في تحديد أسعار الذهب. وفي عام 2024، سيتأثر مسار أسعار الذهب بعوامل مثل آفاق النمو الاقتصادي، والضغوط التضخمية، وقرارات البنوك المركزية. ومن الممكن أن يؤدي التوسع الاقتصادي القوي المصحوب بمخاوف من التضخم إلى ارتفاع أسعار الذهب، حيث يسعى المستثمرون إلى التحوط ضد تآكل القوة الشرائية.

علاوةً على ذلك، ستتم مراقبة التحولات في السياسة النقدية من قبل البنوك المركزية الكبرى، وخاصةً بنك الاحتياطي الفيدرالي، والبنك المركزي الأوروبي، وبنك اليابان، عن كثب لمعرفة تأثيرها على أسعار الفائدة وقيمة العملات الورقية. وأي إشارة إلى سياسة نقدية تيسيرية أو تدابير غير تقليدية يمكن أن تؤدي إلى إضعاف العملات وتعزيز أسعار الذهب. ومؤخراً قام مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي بتثبيت سعر الفائدة، نتيجة أن الضغوط التضخمية ما زالت موجودة. حسب أرقام الاقتصاد الأمريكي، ما أسهم في رفع سعر الذهب إلى 2200 دولار للأونصة.

وتؤثر ديناميكيات العرض والطلب أيضاً بشكل كبير على أسعار الذهب. ومن ناحية العرض، ستؤثر مستويات إنتاج الذهب وأنشطة التنقيب وتكاليف التعدين على توافر المعدن الثمين في السوق. وأي اضطرابات في عمليات التعدين أو تغييرات في توقعات الإنتاج يمكن أن تؤثر على ديناميكيات العرض وبالتالي تؤثر على الأسعار.

وفي الوقت نفسه، على جانب الطلب، فإن عوامل مثل استهلاك المجوهرات والتطبيقات الصناعية والطلب الاستثماري تشكل الطلب الإجمالي على الذهب، وسوف تستمر الاقتصادات الناشئة مثل الصين والهند، المعروفة بتقاربها الثقافي القوي تجاه الذهب، في كونها المحرك الرئيسي للطلب العالمي. بالإضافة إلى ذلك، قد يقوم المستثمرون المؤسسيون والبنوك المركزية بزيادة حيازاتهم من الذهب كتحوط ضد انخفاض قيمة العملة أو المخاطر institutional الجيوسياسية، ما يزيد من ارتفاع الأسعار.

كما أن التقدم في التكنولوجيا والابتكار المالي يعيد تشكيل مشهد سوق الذهب. لقد سهّل انتشار المنصات الرقمية وحلول التكنولوجيا المالية على المستثمرين الوصول إلى الذهب وتداوله من خلال أدوات مالية مختلفة مثل الصناديق ورموز الذهب الرقمية. وقد أدت هذه التطورات إلى توسيع قاعدة المستثمرين في (ETFs) المتداولة في البورصة الذهب وأدخلت ديناميكيات جديدة لتحركات الأسعار.

علاوةً على ذلك، أدى دمج تقنية بلوك تشين في تجارة الذهب وإدارة سلسلة التوريد إلى تعزيز الشفافية وإمكانية التتبع، ومعالجة المخاوف المتعلقة بالمصدر والأصالة. ومع استمرار السوق في التطور مع الابتكارات التكنولوجية، قد يتأثر التأثير على أسعار الذهب في عام 2024 بالتغيرات في هيكل السوق وسلوك المستثمرين.

في الختام، تتشكل اتجاهات أسعار الذهب في عام 2024 من خلال العديد من العوامل، بما في ذلك التطورات الجيوسياسية، والمؤشرات الاقتصادية، وديناميكيات العرض والطلب، والتقدم التكنولوجي. في حين أن المسار

المستقبلي لأسعار الذهب لا يزال غير مؤكد، سيستمر المستثمرون في مراقبة هذه العوامل عن كثب للحصول على رؤى حول الفرص والمخاطر المحتملة.

وسط تعقيدات الأسواق المالية العالمية، يقف الذهب كأصل خالد يحتفظ بجاذبيته كمخزن للقيمة وتحوط ضد عدم اليقين. سواء كان الأمر يتعلق بالتوترات الجيوسياسية، أو عدم اليقين الاقتصادي، أو الاضطرابات التكنولوجية، فمن المرجح أن يظل دور الذهب، كملاذ آمن ومتنوع للمحفظة الاستثمارية، ذا أهمية في السنوات المقبلة. على هذا النحو، سيستمر المستثمرون في التحول إلى الذهب باعتباره مرساة موثوقة في الأوقات المضطربة، وتشكيل ديناميكيات أسعاره في عام 2024 وما بعده.

وبناء على ما سبق ومع استمرار الأحداث الجيوسياسية في الشرق الأوسط والحرب الأوكرانية الروسية والتصعيد في هذه الحرب، فإن التوقعات ليست مستبعدة أن نرى سعر أونصة الذهب عند 3000 دولار.

مستشار الأسواق المالية والاستدامة *

"حقوق النشر محفوظة" لصحيفة الخليج. © 2024.